تشمل مختلف المحافظات

٢٦٢ مشروعاً للطرق بكلفة ٢,٨٨٧ مليار ريال

■ تعتزم الحكومة توسيع شبكة الطرق البرية لتحقيق الربط بين مواقع الانتاج ومراكز الاستهلاك وأماكن التجمعات السكانية فضلاً عن الاتصالات بالدول المجاورة عبر طرق حديثة وتأمين سلامة الطرق واستكمال وسائل السلامة المرورية.

وتستهدف الحكومة زيادة اطوال الطرق الاسفلتية الى ١٩١٠٧كم، والطرق الحصوية الى ١٣٤١٢كم خلال السنوات ٢٠٦٦ – ٢٠١٠م وتنفيذ شوارع داخل عواصم المحافظات وبعض المدن الثانوية تقدر بسفلتة ٢٠مليون متر مربع حسب الاولوية وتركيب ٥٢٦٥١عمود انارة للشوارع مع ملحقاتها بطول ١٠٨٦متراً طولياً واستكمال دراسة ٣٨مشروعاً في مختلف المحافظات وبطول اجمالي ٣٨١٩كم تقريباً، بالاضافة الى دراسة المشاريع الاستراتيجية ذات الاولوية المستهدف تنفيذها خلال فترة الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذ أعمال الصيانة الدورية لـ١٥٤٤كم من الطرق، والصيانة الروتينية لـ٨٢٣٠كم سنوياً، وتخصيص ١١٤٠مليون ريال لأعمال الصيانة الطارئة.

كتب: جمال العشماوي

توسع شبكة الطرق الاسفلتية الى ١٠٩٨٢كم والطرق الحصوية الى ١٠٦٦٢كم في نهاية عام ٢٠٠٥م وحوالى ٦٠ ألف كم من الطرق الترابية

وتخطط الحكومة لإتخاذ عدة سياسات واجراءات في قطاع الطرق والنقل البري منها استكمال مشروعات الطرق الدولية والرئيسية الجاري تنفيذها لربط اجزاء اليمن بشبكة طرق حديثة واستكمال مشروعات الطرق الحصوية، والحفاظ على شبكة الطرق القائمة ومواصلة أعمال الصيانة الدورية لها وخاصة الطرق الاسفلتية وإعادة تأهيل التالف منها، وتفعيل قانون صندوق صيانة الطرق وتعديلاته للحصول على ٥٪ من قيمة كل ليتر بنزين وديزل، بالاضافة الى بدء تطبيق نظام استعادة الكلفة من مستخدمي الطرق وفرض تعريفة الوزن وضريبة الطرق في ضوء التجارب الناجحة في الدول النامية وتخفيف الاختناقات المرورية داخل المدن من خلال استكمال الخطوط الدائرية وتوزيع الحركة على الخطوط الكبيرة بما يواكب التوسع العمراني ودعم قدرة المؤسسة العامة للطرق والجسور والاهتمام بتدريب وتاهيل الكوادر العاملة للتوسع في تنفيذ مشروعات الطرق.

ومن أهم الاجراءات التي سيتم تنفيذها بدءاً من العام الجاري تحديث نظام ادارة الطرق ووسائل السلامة وتنفيذ المسوح الدورية لشبكة الطرق ودراستها واعتمادها في تخطيط التوسعات المستقبلية ومتطلبات الصيانة واختيار وتنفيذ مشروعات الطرق الجديدة وفق معايير الجدوى الاقتصادية وتحديد مواصفات ومقاييس فنية وهندسية لشبكة الطرق تتوافق مع اتفاقية الطرق الدولية في المشرق العربي.

وكذا الالتزام بقانون الاوزان المحورية والأبعاد الكلية للمركبات وانشاء وتشغيل محطات الوزن المحوري وتنفيذ أعمال السلامة المرورية خلال فترة الخطة الخمسية الثالثة من خلال تعديل المنحنيات الخطرة على شبكة الطرق وتنفيذ أعمال الطلاء الحراري وحواجز السلامة واللوحات الارشادية.

لجازات عدة

وقد شهدت الخطة الخمسية الثالثة انجازات عدة في مجال الطرق والتي تعد أهم وسائل النقل في اليمن، انعكست في توسعة شبكة الطرق لتبلغ ١٠٩٨٢كم من الطرق الاسفلتية و١٠٦٦٢ كم من الطرق الحصوية في نهاية عام ٢٠٠٥م فضلاً عن حوالى ٦٠ الف كيلومتر من الطرق الترابية، ورغم هذا الامتداد في الشبكة الخدمية من الطرق التي اصبحت تربط معظم اجزاء البلاد من ناحية وبالدول المجارة من ناحية اخرى إلاّ انها لاتزال دون مستوى الوفاء بكافة متطلبات التنمية الشاملة حيث لاتزيد نسبة الطرق المعبدة بالاسفلت عن ٩٪ من اجمالي شبكة الطرق وبمعدل ١١كيلومتراً لكل الف كم مربع من المساحة وهي نسبة متدنية مقارنة بالمعدلات الاقليمية والدولية.

وقد ازدادت اطوال الطرق الاسفلتية من ٦٧٣٢كم في عام ٢٠٠٠م الى ١٠٩٨٢كم في عام ٢٠٠٥م بنسبة ٦٣٪ وبالتالي تجاوز التنفيذ الفعلي استهداف الخطة بحوالى ١١٠٪ للطرق الاسفلتية وثلاثة اضعاف للطرق الحصوية..

وتم كذلك خلال الفترة نفسها تنفيذ أعمال الصيانة لحوالى ١٧٩٨٩كم من الطرق الاسفلتية منها نسبة ٩٧٪ صيانة دورية، بالاضافة الى صيانة ٨٨٩كم من الطرق الترابية وانفاق حوالى ٤٨٣ مليون ريال على صيانة الطرق الحصوية.

مشاريع جديدة

وقد خصصت الحكومة ١١٦٤٦٠٨ مليون ريال لمشاريع قطاع الاشغال العامة والطرق قيد التنفيذ والجديدة البالغ عددها ٧١٣ مشروعاً منها ٥١٨ مشروعاً قيد التنفيذ بكلفة استثمارية ٣٨٤٦٦١ مليون ريال و١٩٥ مشروعاً جديداً بكلفة استثمارية ٧٧٩٩٤٧ مليون ريال وذلك خلال الفترة ٢٠٠٦ – ٢٠١٠م.

لصندوق صيانة الطرق بكلفة ٢٥٧١٦ مليون ريال و٥مشاريع للاسكان ولحماية المدن من كوارث السيول بكلفة ١٠٩٢١ مليون ريال، و١٢ مشروعاً للاشغال العامة بكلفة ٢٠٤٩ مليون ريال و١١ مشروعاً لمصلحة اراضي وعقارات الدولة بكلفة ٢٧٩٢ مليون ريال.

اما المشاريع الجديدة فتضم ٤ مشاريع للطرق الدولية بكلفة ٣٨٥٥٩٩ مليون ريال و٢٠ مشروعاً للطرق الرئيسية بكلفة ٩٩١٥٦مليون ريال، والمرحلة الثانية لمشاريع الطرق الريفية بكلفة ١٣٧٢٠٠ مليون ريال، و١٩ مشروعاً لسفلتة شوارع مدن الجمهورية بكلفة ٢٧٢٧٤ مليون ريال و٢٠ مشروعاً لانارة شوارع مدن الجمهورية بكلفة ٧٨٣٦ مليون ريال و١٤ مشروعاً لدراسات الطرق الجديدة بكلفة ١٠٩٦ مليون ريال و٢٨ مشروعاً لصندوق صيانة الطرق بكلفة ١٠٤١٨٠ مليون ريال وكذا ١٠ مشاريع للاسكان ولحماية المدن من كوارث السيول بكلفة ٧٢٢١ مليون ريال، ٣٢ مشروعاً للتخطيط الحضري بكلفة ٣٣٤٨ مليون ريال و٢٥ مشروعاً للاشغال العامة بكلفة ٥٣٧٠ مليون ريال و٢١ مشروعاً للمؤسسة العامة للمسالخ واسواق اللحوم بكلفة ١٣٧٤ مليون ريال، ومشروعات لمصلحة اراضي وعقارات الدولة بكلفة ٢٩٣ مليون ريال.

■ خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٥م تم تنفيذ أعمال الشق والسفلتة لـ٣١ طريقاً ريفياً في عدد من المحافظات بطول ٩٤٠كم وكلفة ٨٥ مليون دولار

■ البدء بتنفيذ المرحلة الثانية لمشاريع الطرق الريفية بكلفة ٢,١٣٧ مليار ريال

وأظهر تقرير حكومي ان وزارة الاشغال العامة والطرق سوف تنتهي من استكمال ٩ مشاريع للطرق الدولية تحت التنفيذ بكلفة ٥٨٢٥٤ مليون ريال و٩١ مشروعاً للطرق الرئيسية تحت التنفيذ بكلفة ١٢٨٩٥٦ مليون ريال، والمرحلة الاولى لمشاريع الطرق الريفية بكلفة ٨٤٧٤ مليون ريال و١٠٤ مشاريع للطرق الثانوية تحت التنفيذ بكلفة ٥٧٢٧٣ مليون ريال، بالاضافة الى ٣٢ مشروعاً للطرق الحصوية تحت التنفيذ بكلفة ١٢٣٥٨ مليون ريال و٣٤مشروعاً لانارة شوارع مدن الجمهورية قيد التنفيذ بكلفة ٤٤١٧مليون ريال و٢٥ مشروعاً لدراسات الطرق قيد التنفيذ بكلفة ١٦٧٩ مليون ريال.

وتشمل المشاريع قيد التنفيذ ٢٥ مشروعاً

اراضي وعقارات الدولة بكلفة ٢٩٣ مليون ريال.

ووفقاً لملخص البرامج الاستثمارية للخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٦ – ٢٠١٠م فإن اجمالي مشاريع الطرق قيد التنفيذ والجديدة يبلغ ٢٦٢ مشروعاً بكلفة ٨٨٧٢٦٩ مليون ريال منها ٢٣٧ مشروعاً قيد التنفيذ بكلفة ٢٦٥٣١٤ مليون ريال و٢٥ مشروعاً جديداً بكلفة ٦٢١٩٥٥ مليون ريال.

وقد قامت دائرة تقييم العمليات في البنك الدولي بتقييم جهود الحكومة اليمنية في مجال الطرق والنقل حيث خلصت الى ان جميع مشاريع الطرق التي جرى تقييمها تحقق مصالح اقتصادية مهمة بينما مشاريع التنمية المؤسسية تعتبر مشاريع جيدة وقد بادرت الحكومة بانشاء صندوق صيانة الطرق وتحويل الهيئة العامة لبناء الطرق والجسور الى مؤسسة تجارية والذي يعتبر اجراء يعكس قدرتها على المنافسة مع القطاع الخاص.. ومن ضمن اولويات الحكومة توسيع نطاق صيانة شبكة الطرق لتفادي ارتفاع تكاليف إعادة تأهيلها.

الطرق الريفية

وتبنت الحكومة برنامج تطوير الطرق الريفية بهدف كسر عزلة المناطق الريفية وتسهيل توفير الخدمات الاجتماعية وتشجيع النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل للحد من الهجرة الى المدن، بالاضافة الى تعزيز اللامركزية والمشاركة المجتمعية في تنفيذ مشاريع الطرق ومراقبة تنفيذها.. ويعمل برنامج الطرق الريفية وفق مبدأ الاحتياج ومؤشرات الفقر حيث تمكن في مرحلته الاولى ٢٠٠١ – ٢٠٠٥م من تنفيذ أعمال الشق والسفلتة لـ٣١ طريقاً في عدد من المحافظات بطول ٩٤٠كم وكلفة ٨٥ مليون دولار..

وقد تم اعتماد المرحلة الثانية ٢٠٠٦ – ٢٠١٠م بتمويل مشترك من الحكومة وعدد من المانحين اهمهم البنك الدولي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي.

وتتطلع الحكومة الى ربط المناطق الريفية بشبكة الطرق الرئيسية الساحلية والمحورية بما يعزز التنمية الاقتصادية في هذه المناطق ويسر الوصول الى الخدمات وتستهدف انجاز حوالى ٤٠٠٠كم من الطرق الثانوية الريفية، وحوالى ٢٧٥٠كم من الطرق الحصوية الريفية، وذلك من خلال عدة سياسات واجراءات منها رفع مستوى الطرق الريفية الحالية واعادة تاهيل اكبر قدر منها لجعلها صالحة طوال العام بما يمكن من ايصال البضائع والخدمات وخفض تكاليف النقل وتاهيل وتدريب الموارد البشرية المتخصصة في الأعمال الاستشارية والهندسية، ووضع برنامج اولويات الطرق الريفية باستخدام طريقة الاحتياج ومؤشرات الفقر موضع التنفيذ، الى جانب تعزيز اللامركزية وتفعيل دور اجهزة السلطة المحلية ورفع قدراتها في تحديد الاولويات والرقابة على تنفيذ مشاريع الطرق الريفية وصيانتها على مستوى المحافظة والمديرية واشراك المجتمعات المحلية والاسهامات الفردية في إنشاء الطرق الفرعية والترابية وصيانتها.

مديرية دار سعد.. ورشة عمل متكاملة في عهد المجالس المحلية

الاهتمام بتوفير الكهرباء ومياه الصرف الصحي أولويات السلطة المحلية

■ شهدت مديرية دار سعد نهضة وتطوراً خدماتياً وتوسعاً عمرانياً كبيراً في ظل دولة الوحدة المباركة وخصوصاً في الست السنوات من ادارة المجالس المحلية ورغم ان هذه المديرية مستحدثة منذ سنوات قليلة لكنها وبفضل الادارة والهمة التي سارت عليها السلطة المحلية في المديرية بعد ان تمكن ابناء المديرية من حسن اختيار ممثليهم لتولي مهام ادارة المديرية باعتبارهم الاكثر خبرة باحتياجات مديريتهم واحيائهم الشعبية التي تمثل مساحة كبيرة من مديرية دار سعد.

ورشة عمل بدار سعد

الاخ عبدالملك عبدالرحمن عامر مدير عام مديرية دار سعد رئيس المجلس المحلي أكد أن ما شهدته المديرية في ظل السلطة المحلية والخطط المستقبلية مديرية دار سعد هذه الايام ورشة عمل في مختلف الاتجاهات سواء في مشاريع الصرف الصحي او الانارة والسفلتة للطرق الرئيسية والداخلية وهناك ايضاً مشاريع عديدة قيد الانشاء منها مشروع معهد زراعي بكلفة ٢,٥ مليون إلى جانب خطوط طرقات دائرية سيتم العمل فيها في القريب العاجل خاصة الخط الذي يربط منطقة البساتين بالمنطقة الغربية داخل المديرية بالاضافة المشاريع التي يعمل المجلس المحلي جاهداً على ايجادها في المديرية بما فيها مدرسة ثانوية للبنات في منطقة البساتين وثانوية اخرى في المنطقة الشرقية للمديرية باعتبار ان المجال التربوي يكاد يكون مكتفياً من حيث البنية التحتية التي شهدت تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الماضية كذلك وقال: فيما يتعلق بالجانب الصحي نحن نعمل جاهدين على تنمية هذا الجانب حيث تم وضع حجر الاساس لبناء مركز صحي في المنطقة الشرقية وسيتم ايضاً وضع حجر الاساس لمركز صحي ومركز توليد في منطقة البساتين باعتبارها اكثر المناطق في المديرية مزدحمة من حيث السكان.

مدير المديرية:

نركز في خطتنا القادمة على تلبية الاحتياجات الخدمية الضرورية

كذلك ستشهد المديرية مشاريع حضرية وسكنية من خلال مساهمة المستثمرين في هذا الجانب حيث يجري العمل على بناء مدينة سكنية كبيرة تابعة لاحد المستثمرين..

مشاريع سياحية

● وعن المشاريع السياحية والتنموية التي شهدتها المديرية خلال الفترة الماضية قال:

– خلال السنوات الثلاث الماضية تم انجاز اكثر من ٢٧ مشروعاً تنموي في كافة المجالات وهذه قفزة كبيرة وهائلة جداً كون المديرية حديثة النشأة وكانت تفتقر الى أغلب الخدمات على سبيل المثال كان يوجد في المديرية مدرستان فقط اما اليوم فعدد المدارس وصل الى أكثر من ١٤ مدرسة.

الضمان الاجتماعي

■وحول حصة المديرية من حالات الضمان الاجتماعي قال مدير المديرية:

– ان دار سعد من المديريات التي تتسم بالفقر وتعتبر المديرية أوفر حظاً من غيرها داخل المحافظة حيث بلغ عدد الاسر المسجلة في الضمان الاجتماعي حتى الآن ٥٤٠٠ اسرة فيما كان نصيب المديرية ١٢٠٠ للعام الحالي فقط ١٢٠٠ اسرة يعني انه تم مراعاتها وهذا يعود الى حضور قيادة المحافظة واهتمامها بالمديرية..